

اختتمت، أمس السبت، في العاصمة التونسية، أعمال الندوة العلمية التي نظمها المركز "العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، فرع تونس، تحت عنوان "الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة". وشهدت جلسات المؤتمر، على امتداد ثلاثة أيام، نقاشات مهمة أثارته الأوراق التي قدمها نخبة من الأكاديميين والباحثين رفيعي المستوى في قضايا الانتخابات والانتقال الديمقراطي، والذين يُقدّر عددهم بنحو أربعين مشاركاً من مختلف مناطق العالم: الوطن العربي، وأوروبا، وأميركا الشمالية، وأفريقيا. وتكتسب الندوة أهميتها من السياق الاستثنائي لما تشهده المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة، أدّت، في حالات محدودة، إلى تنظيم انتخابات، كان التعاطي معها مختلفاً بين دولة وأخرى، وهو ما يمثل فرصة نادرة للبحث العلمي لمسألة الظاهرة الانتخابية في سياق التحول الديمقراطي. وافتتح مدير فرع "المركز العربي للأبحاث" في تونس، الدكتور مهدي مبروك، أعمال الندوة، وتحدث عن أهمية الدور الذي سيضطلع به المركز في دعم البحث العلمي في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وما سيوفره من خدمات للباحثين التونسيين والأجانب. كما عرض الدكتور محمد المصري في كلمته الافتتاحية الأهمية الراهنة للانتخابات في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ضوء دورها المتناقض في البلدان العربية، فكان دورها مثبطاً للتحول الديمقراطي في بعض البلدان، فيما كان محفزاً في بلدان أخرى مثل تونس. واستعرض أيضاً دور "المركز العربي" منذ تأسيسه، سواء أكان ذلك على صعيد المؤتمرات أم المنشورات أم المشاريع البحثية المتعددة. ويمثل انعقاد هذا المؤتمر العلمي الكبير إطلافاً للأجندة البحثية لـ "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، فرع تونس، الذي تأسس في أواخر عام 2014 وتضمن حفل افتتاح الندوة تكريم "المركز العربي"، لرئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، السيد شفيق صرصار. وأكد الدكتور مبروك أن هذا التكريم يأتي في سياق جهد هيئة الانتخابات لإنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس، عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وما تقوم به الهيئة العليا من توفير بيانات للباحثين والأكاديميين، لاستخدامها في إنتاج معرفة علمية موضوعية، وفي فهم محددات السلوك الانتخابي لدى التونسيين. ركزت الأوراق التي نوقشت في الندوة، على فهم مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي، وسعت إلى فهم أعمق للتحديات التي واجهها المسار الانتقالي في بلدان الربيع العربي" وتضمنت أعمال المؤتمر محاضرة افتتاحية للدكتور عياض بن عاشور، بعنوان "الشعب يبدع حقه ويفسر دستوره"، وتناول الثورة التونسية وما أدت إليه من صوغ الدستور الذي يعد امتداداً لعهد الأمان 1857 ودستور 1959 وعلى الرغم من الأجواء التي سادت أثناء صوغ الدستور والصراع الذي رافقه، فإن النتيجة كانت دستوراً متميزاً. وأشار إلى أن الجانب القانوني هو الذي طغى خلال كتابة الدستور. وركزت الأوراق التي نوقشت في الندوة بالمجمل، على فهم مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي، وذلك من وجهة نظر مقارنة، وفي ظل ما يحيط بها من رهانات سياسية واجتماعية. كما سعت إلى فهم أعمق للتحديات التي واجهها المسار الانتقالي في بلدان الربيع العربي، خاصة في تونس، وذلك من خلال القراءة العلمية لمختلف تجارب الانتخابات، سواء على الصعيد التشريعي أو العملي أو النتائج. وتوزعت جلسات عمل الندوة على عدد من المحاور مثل: عراقيل الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي، وتجارب مختلفة للانتقال الديمقراطي، وخصوصيات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي، والانتقال الديمقراطي: الفاعلون والرأي العام، والانتقال الديمقراطي والمسألة الدينية، والمسار الانتخابي: بروز النخب وتجدها، ومسارات الانتقال الديمقراطي ومحاذير الفشل، والانتقال الديمقراطي: التمثلات والثقافة والقيم. وتابع أعمال الندوة جمهور واسع من الجامعيين التونسيين وطلاب المرحلة الثالثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وممثلون عن مختلف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الذين أثروا النقاش بمداخلاتهم وتفاعلهم مع الباحثين والأكاديميين. وحظيت الندوة بتغطية إعلامية مهمة في مختلف وسائل الإعلام الوطنية المسموعة والمكتوبة، وكانت خبراً رئيساً في بعض نشرات الأخبار الوطنية في تونس.

-

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/03/2015

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com